

# علم أصول الفقه

٦٦

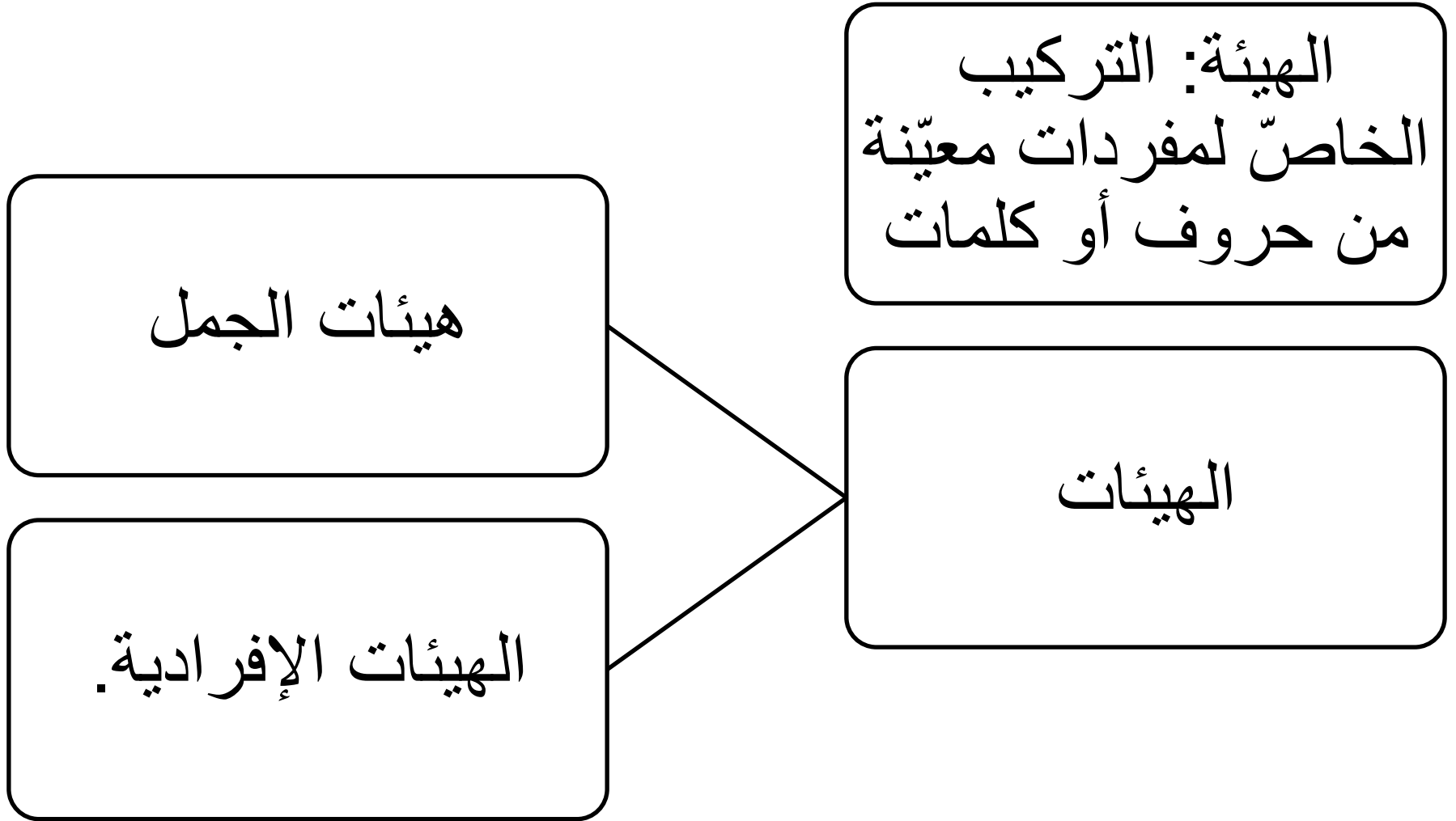
معاني حرفي ٩٤-١١-٢٤

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

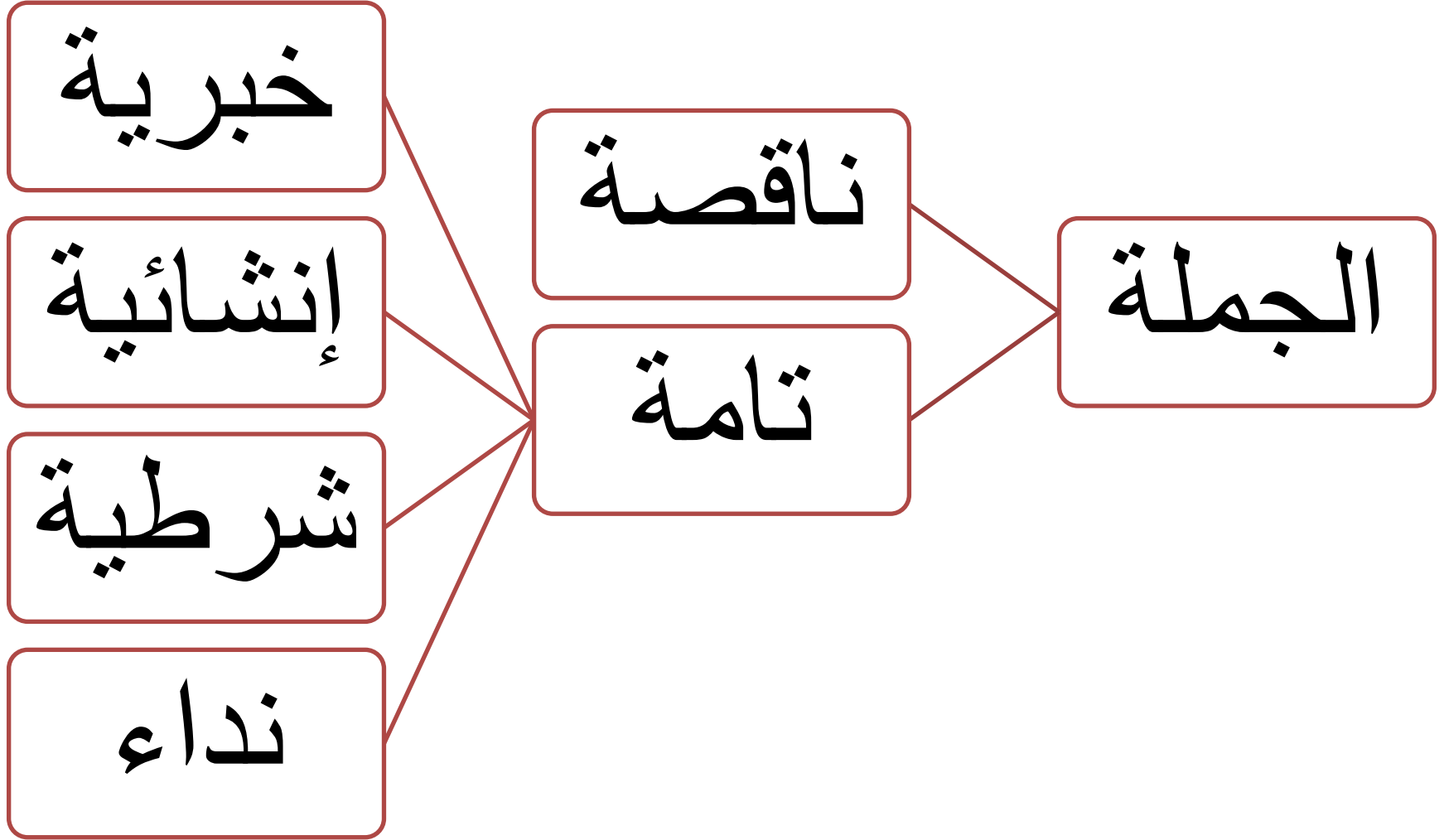
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



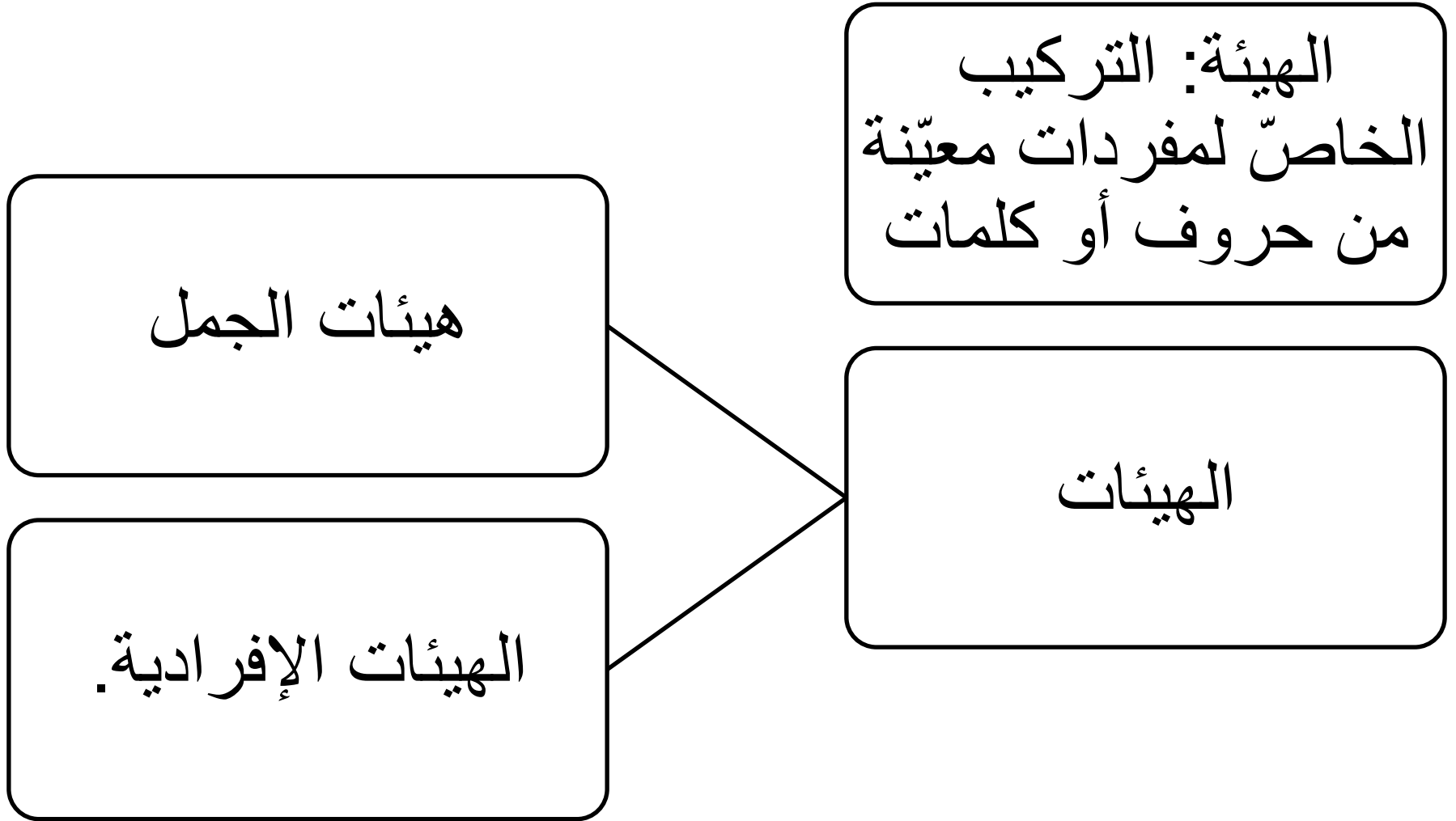
## البحوث اللفظية التحليلية



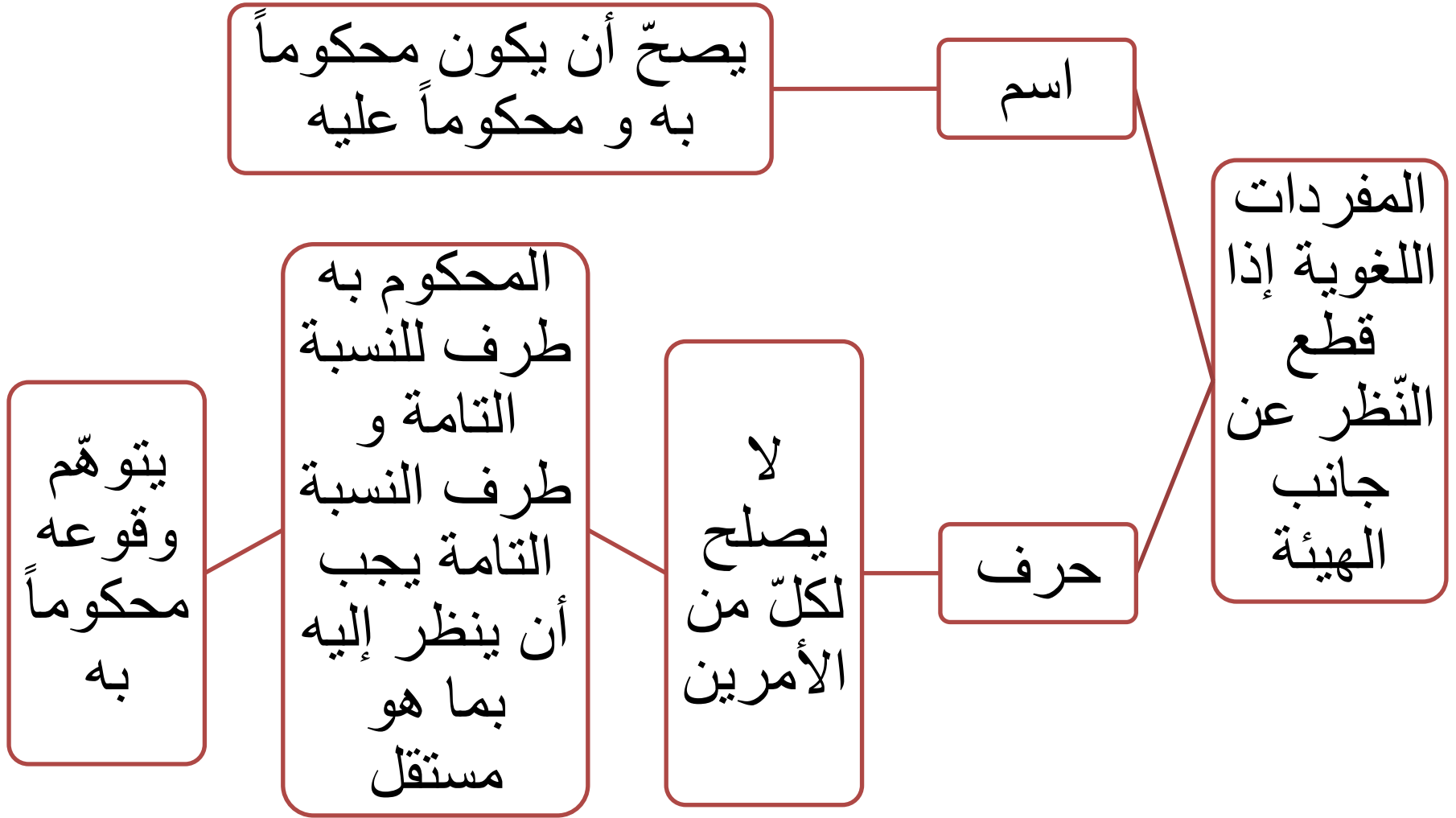
## البحوث اللفظية التحليلية



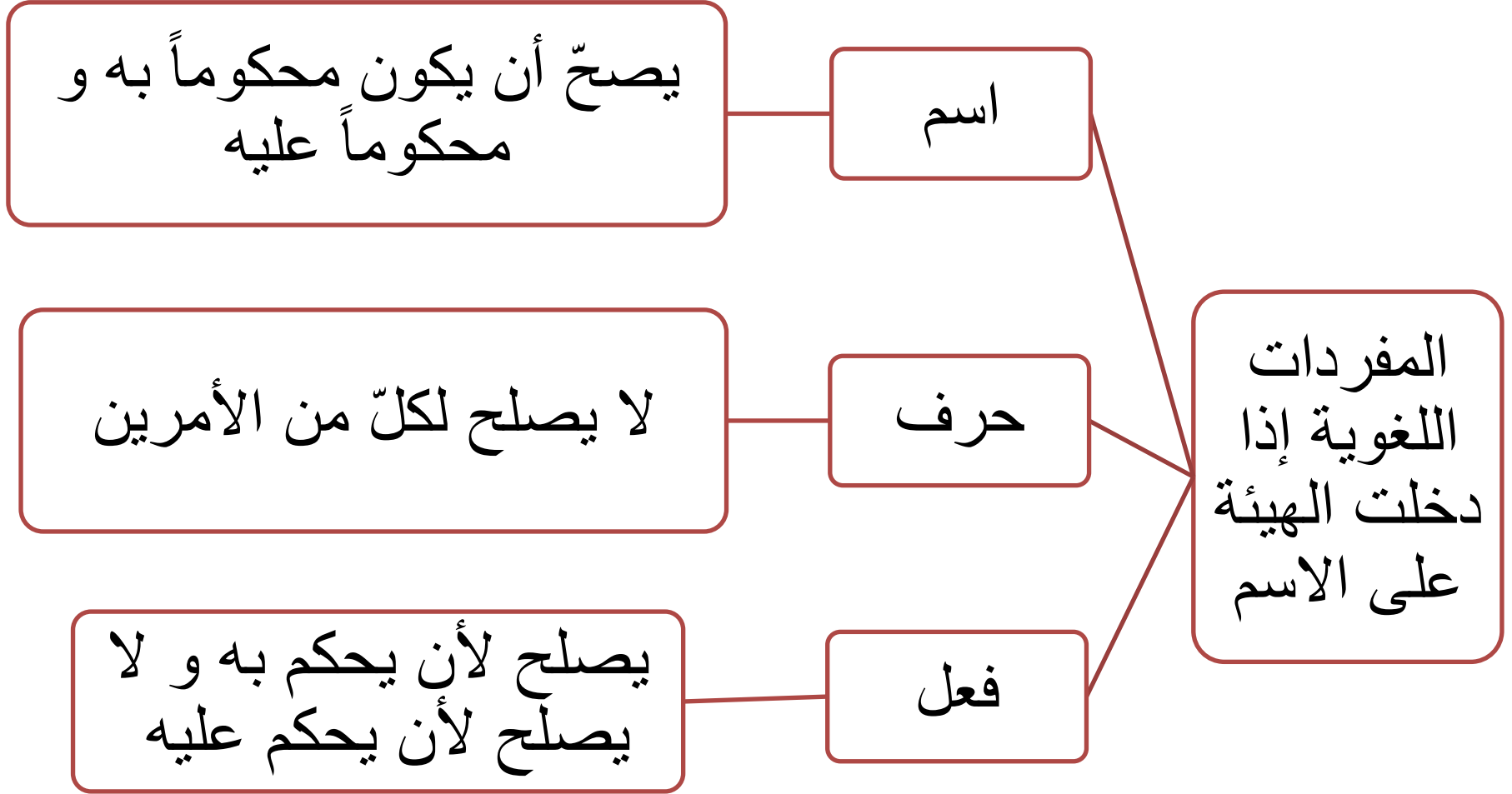
## البحوث اللفظية التحليلية



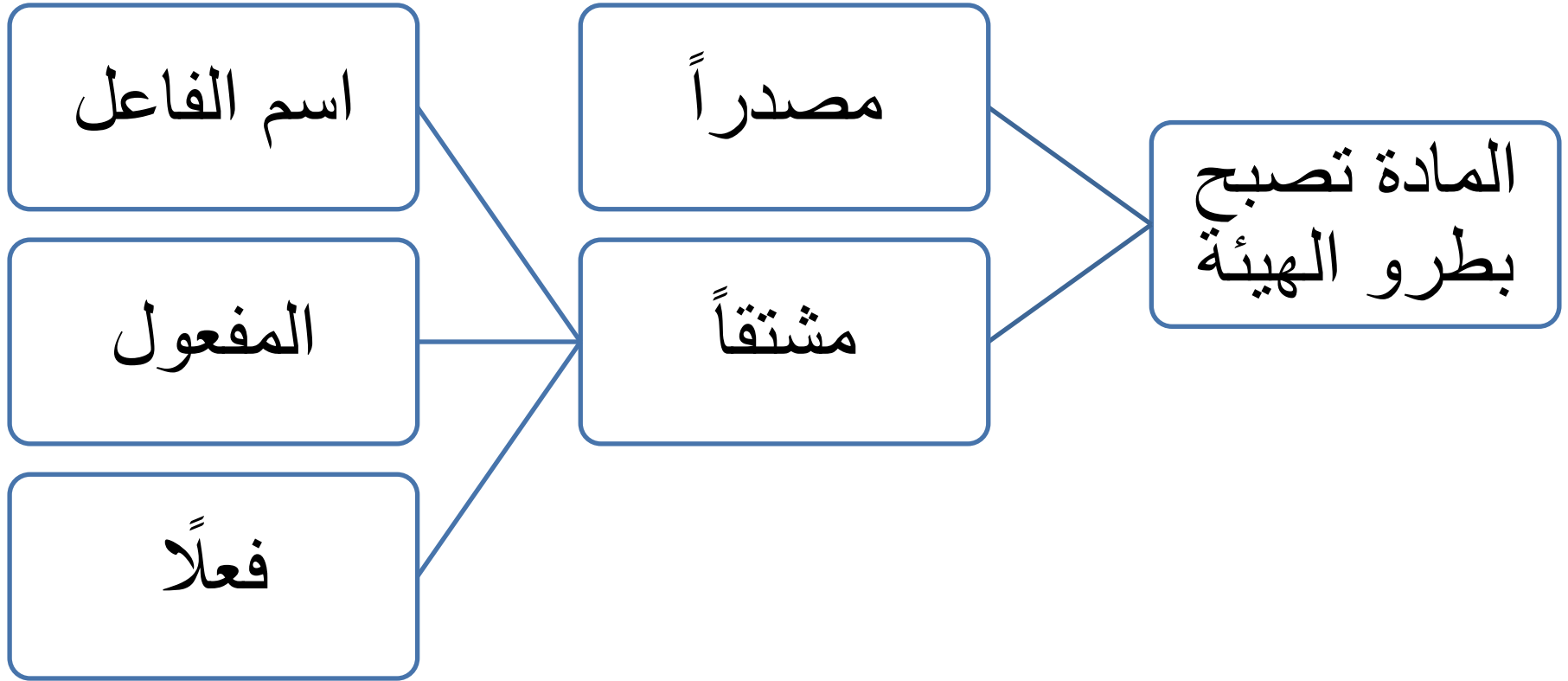
## ٢- الهيئات الإفرادية



## ٢- الهيئات الإفرادية

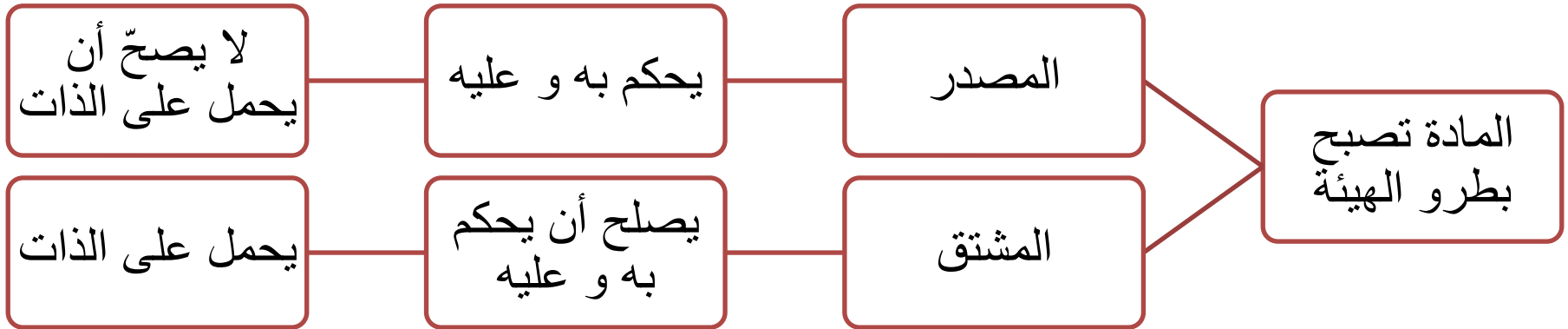


## ٢- الهيئات الإفرادية





## ٢- الهيئات الإفرادية



## ١ - هيئة الفعل

النسبة الصدورية القائمة بين الحدث و  
الفاعل.

هذه النسبة يستحيل أن تكون نسبة تامة

الجملة الفعلية تحتوي على النسبة التامة

الفعل بمفرده ناقص

الجملة الفعلية لها مدلول وضعي  
تصوري

الفعل لا يصحّ الحكم عليه و إن صحّ الحكم به و لا يصحّ  
حملة على مصداق مدلول المادة

مواطنها  
الأصلي هو  
الخارج

القناعات  
الثابتة  
بوجدان أو  
المبرهنة

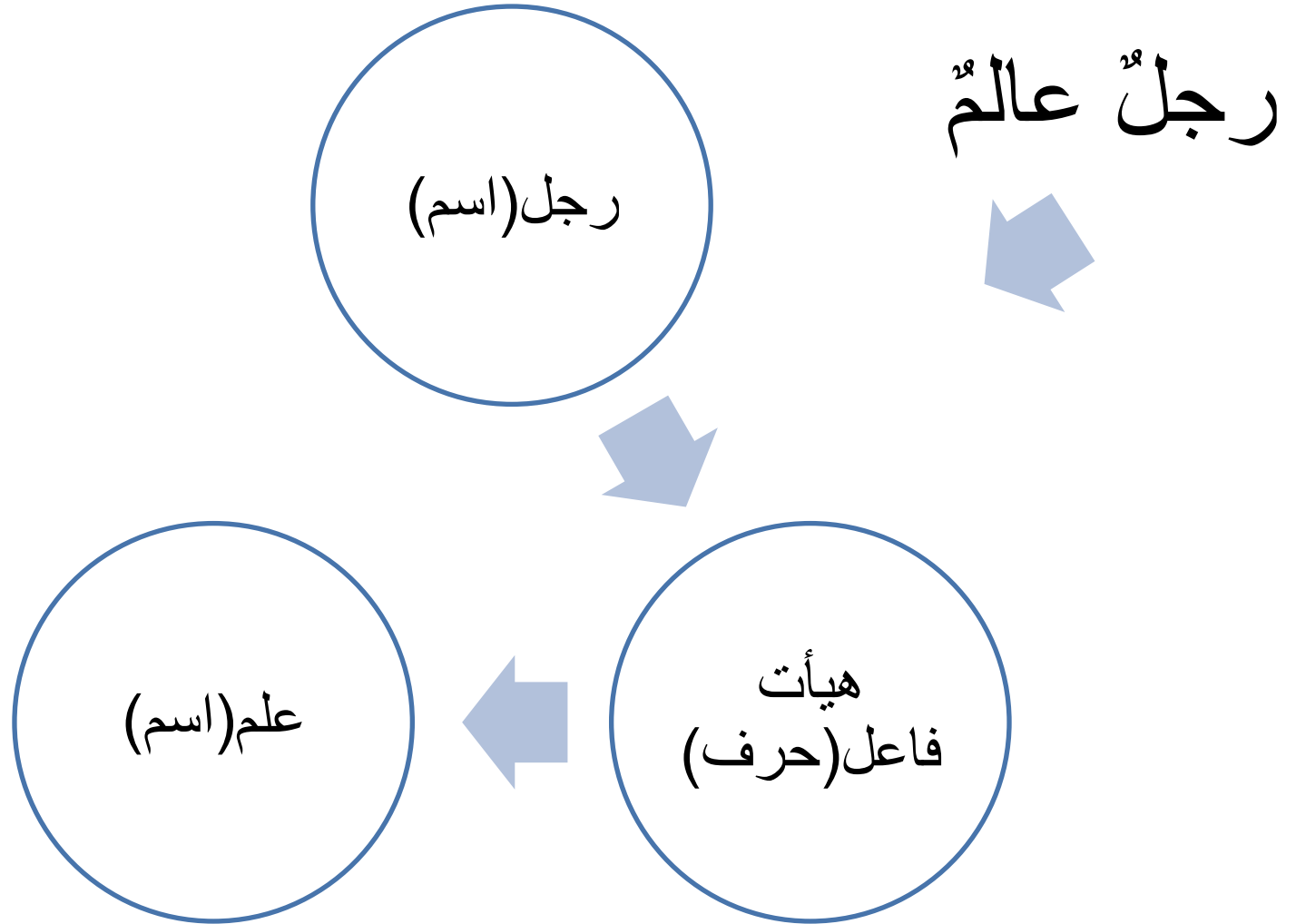
## ١ - هيئة الفعل

- و بلحاظ هذه المسلّمات يبطل ما نقل عن المحقق النائيني (قدس سره) من أنّ **هيئة الفعل تدلّ على نسبة تامة هي نسبة الحدث إلى فاعله على نحو التحقق،**
- و كذلك ما أفيد من قبل السيد الأستاذ - دام ظلّه - من أنّ مفاده قصد الحكاية،

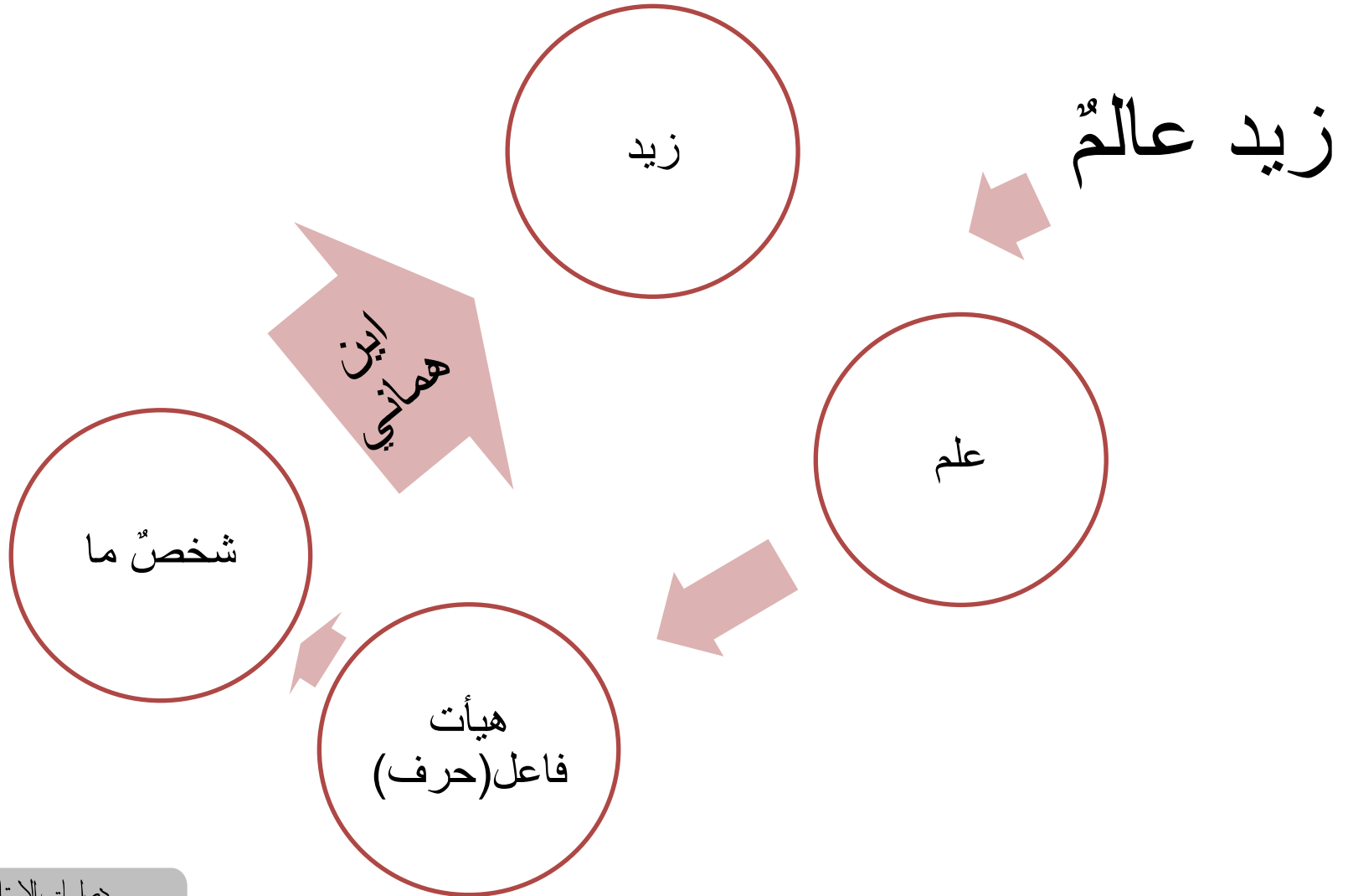
## ١ - هيئة الفعل

- هيئة الفعل الماضي موضوعة لإفادة تحقق المادة و النسبة المأخوذة فيه نسبة تحققية و لذا قلنا بدلالته على الزمان التزاماً فيما إذا كان اخباراً
- هيئة الفعل المضارع فهي موضوعة للنسبة التلبسية بمعنى أنه يفيد تلبس الفاعل بالمادة فعلاً و اما ما ذكره النحويون من كونه مشتركاً بين الحال و الاستقبال فقد عرفت بطلانه سابقاً و ان الدلالة على الاستقبال لا بد و أن تكون بمعونة كلمة سين أو سوف
- صيغة الأمر فهي دالة على النسبة الإنشائية الإيقاعية فقط

## صفت و موصوف



جمله اسميه



علم زيد

زيد

علم

هيات  
فعل (نسبة)  
تحقيقية

يعلم زيد

زيد

هيات  
فعل (النسبة  
التلبيسية)

علم



إعلم (زيد)

زيد (مأمور)

علم

هيات  
فعل (النسبة  
الإنشائية  
الإيقاعية)

إعلم (زيد)

زيد (مأمور)

علم

هيأت  
فعل (النسبة  
الإرسالية)

## ٢- هيئة المصدر

- ٢- هيئة المصدر
- الجهة الثانية: في المصدر و قد اشتهر في كلمات النحاة انَّ المصدر هو الأصل في الاشتقاقات.
- و ينبغي أن يقصد من ذلك كون معناه المدلول عليه بأسماء المصادر أصلاً فيها لكونه عبارة عن نفس المبدأ\*،
- و أمّا ألفاظها فتشتمل على هيئات خاصة لا ترد في سائر الاشتقاقات إلاَّ انَّ هذه الهيئات لم تلاحظ فيها إفادة معنى زائد على المبدأ و إلاَّ لم تكن أصلاً.
- \* فيه تأمل فإن نفس المبدأ هو مفاد المادة (هادوى)

## المصدر و اسم المصدر

- المصدر هو الإسم الدال على مجرد الحدث
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف (عبدالغنى الدقر)، صص ٤٢٦-٤٢٧
- اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه و خالفه بخلوه - لفظاً و تقديراً دون عوض - من بعض ما في فعله.
- نفس المصدر، ص ٤٥

## ٢- هيئة المصدر

- و هناك محاولتان تتردّدان في كلمات المتأخّرين من الأعلام لتصوير معنى زائد وضعت بإزائه هيئات المصادر أيضا.
- المحاولة الأولى: أنّها موضوعة بإزاء نسبة ناقصة بين الحدث و ذات مبهمّة.

## ٢- هيئة المصدر

- و هذه المحاولة يمكن أن تذكر في مقام إبطالها عدّة مفارقات:
- ١- ما أفاده المحقق النائيني (قده) من استلزامه مشابهة أسماء المصادر للحروف في معانيها النسبيّة فلا بدّ و أن تكون مبنية مع كونها معربة بلا كلام.
- و هذا الجواب غير تام لأنّ الذي يستدعي بناء الاسم مشابهته للحروف بمادته لا بهيئته كما في أسماء الإشارة و الضمائر. و إلّا انتقضت هذه القاعدة بالأوصاف الاشتقاقية بناء على ما هو الصحيح من دلالة هيئاتها على معانٍ نسبية.

## ٢- هيئة المصدر

- ٢- لا إشكال في صحة نسبة المصدر إلى ذات في مثل قولنا «ضرب زيد» وهذا يناهض أخذ معنى نسبي في هيئته لاستلزامه قيام نسبتين ناقصتين في عرض واحد بين مادة واحدة و طرفين، أحدهما الذات المبهمة و الآخر زيد، و هو مستحيل بناء على ما تقدم من حقيقة المعانى الحرفية، لأن عرضية النسبتين تستدعي تعددهما و هو يقتضى وجود مفهومين مستقلين في الذهن ينحل كل منهما إلى طرفين و نسبة تحليلية و وحدة المادة المنتسبة تقتضى عدم وجود أكثر من مفهوم واحد و هو خلف.

## ٢- هيئة المصدر

- نعم لو فرضت الطولية بين النسبتين الناقصتين كما في قولنا «ماء وجه زيد» أو قولنا «ماء ورد زيد» أمكن قيامهما بمفهوم واحد، لرجوعه إلى مزيد تحصيل في مفهوم واحد إلا أن الطولية في المقام غير معقولة لأن الذات المبهمة المنتسب إليها المبدأ نفس زيد فلا يعقل تحصيلها به.



## ٢- هيئة المصدر

- و يمكن لصاحب المحاولة الفرار عن هذا الإشكال بدعوى: خروج الذات عن مدلول المصدر، فهو لا يدلّ على أكثر من المبدأ المنتسب مع تعيين المنتسب إليه بما يضاف إليه المصدر،
- و لا محذور في ذلك عدا تعدد الدال على النسبة بتعدد هيئة المصدر و هيئة الإضافة.
- و ليس هذا محذوراً ثبوتياً\*.
- لكن البحث هنا إثباتي و المحذور الإثباتي موجود (هادوي)

## ٢- هيئة المصدر

- ٣- انَّ فرض دلالة المصدر على طرف النسبة في موارد الإضافة لزم المحذور المتقدم في الجواب السابق، و إلاً لزم افتقار المصدر دائماً إلى دال آخر ليتم مدلوله الإفرادى، مع وضوح تماميته في نفسه في كثير من الموارد كما في قولنا الضرب حرام.
- و هذا الجواب أيضاً بالإمكان التخلّص عنه بالالتزام بتعدد الوضع في أسماء المصادر فهي مستقلة في الخارج فلا تكون النسبة مأخوذة فيها و يصطلح عليها حينئذ باسم المصدر، و هي مقيدة و منتسبة إلى ذات موضوعة للمبدأ المنتسب و يصطلح عليها حينئذ بالمصدر.

## ٢- هيئة المصدر

- ٤- انَّ فرض أخذ الذات في مدلول المصدر لزم المحذور الثبوتى المتقدم، و إلا لزم تعدد الدال على النسبة، و هو مع الغض عن كونه خلاف الوجدان و الذوق العرفيين لا يحقق غرضاً لغويّاً، إذ في موارد استعماله مستقلاً لا نسبة لكي يوضع لها بحسب الفرض، و في موارد الإضافة و التقييد يوجد دال آخر عليها فيكون وضعه لها لغواً لا طائلاً تحته.

## ٢- هيئة المصدر

- المحاولة الثانية: ما أفاده المحقق النائيني (قدس سره) من أن هيئة المصدر وضعت للتمييز بين اسم المعنى المصدرى و المعنى المصدرى، حيث أن اسم المصدر موضوع للدلالة على الحدث ملحوظاً غير منتسب إلى ذات و هيئة المصدر موضوعه لنفى ذلك اللحاظ و إلغاء عدم الانتساب.